



وزارة المالية

دائرة الموازنة العامة

دليل إجراءات إعداد موازنات المحافظات

لعام 2018

أيلول 2017



## كلمة افتتاحية - وزير المالية

يسعد وزارة المالية أن تضع بين يدي المختصين من الوزارات والدوائر الحكومية والمعنيين في محافظات المملكة هذا الدليل الذي يوضح آلية تحديد سقف الانفاق الرأسمالي للمحافظات في موازنة عام 2018 والتي أقرها مجلس الوزراء، ويوضح كذلك منهجية اعداد موازنة المحافظات ضمن السقف المحددة وآلية تزويد دائرة الموازنة العامة بها ليصار الى تضمينها في مشروع قانون موازنة العام القادم والسير باجراءات اقرارها وفق الاجراءات الدستورية والقوانين السارية ذات العلاقة.

ان منح الصلاحيات لمجالس المحافظات وتمكينها من تحديد احتياجاتها التنموية وفق ما نص عليه قانون اللامركزية لعام 2015، تعتبر خطوة أساسية على طريق تطبيق اللامركزية المالية في المملكة وبداية لا بد منها للبناء عليها في التوسع في تطبيق مفهوم اللامركزية المالية وفق الخطط المرسومة وتوجهات الحكومة في هذا المجال. فالاستجابة لمطالب المواطنين الملحة في مختلف مناطق تواجدهم هو السبيل الذي سيضمن تعزيز كفاءة الانفاق العام وسيعمق من عملية تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج حتى تؤتي ثمارها وتحكم مزيدا من الرقابة الشعبية والمجتمعية ومتابعة حثيثة للأهداف الاقتصادية والاجتماعية على مختلف مستوياتها الوطنية والمحلية.

لقد أقرت الحكومة عددا من الخطط والاجراءات على صعيد تطبيق اللامركزية في المملكة، وشكلت عددا من اللجان على مختلف المستويات الحكومية، وأنشأت وحدات ادراية متخصصة، وأعدت الأنظمة اللازمة لدعم عملية تطبيق اللامركزية ومنها على سبيل المثال: النظام الداخلي لمجالس المحافظات والنظام المالي لمجالس المحافظات، كما قامت بتطوير عدد من الأدلة لمساعدة المحافظات في تأدية مهامها ومنها هذا الدليل الذي بين أيديكم.

ستقوم وزارة المالية بمواصلة تطوير نهج اللامركزية المالية والتوسع في عملية تطبيقه آخذة بعين الاعتبار بأن يكون ذلك وفق نهج تدريجي يراعي تطوير الكوادر البشرية في المحافظات وتطوير الأنظمة المالية وأنظمة الرقابة فيها لضمان الانتقال السلس الى مفهوم متطور للامركزية وفقا لتوجيهات جلاله الملك المعظم حفظه الله ورعاه.

وفي الختام، تتطلع وزارة المالية بأن يكون هذا الدليل أداة مفيدة من الادوات التي ستساعد مجالس المحافظات على تحديد احتياجاتها من المشاريع التنموية وتجهيز موازنتها للعام القادم وفق الضوابط والقوانين والتشريعات الناعمة.

وزير المالية

عمر ملحس



## مقدمة - مدير عام دائرة الموازنة العامة

يعتبر قانون اللامركزية الذي تم إقراره سنة 2015 ركيزة من ركائز الإصلاحات السياسية التي نادى بها جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، حيث إن تطبيق مشروع اللامركزية في هذه المرحلة يمثل نقطة تحول هامة للمملكة، إذ سيساهم ذلك في مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار التنموي على مستوى المحافظات مما يساعد على دفع عجلة التنمية المحلية والتخطيط لمستقبل أفضل.

وتضطلع دائرة الموازنة العامة بدور هام فيما يتعلق بتنفيذ مشروع اللامركزية، حيث عملت وبالتنسيق مع كافة الشركاء على وضع آلية لتحديد سقف موازنات المحافظات الرأسمالية لعام 2018 استناداً لما نص عليه قانون اللامركزية وذلك من خلال معايير ومعادلة عادلة وواضحة وشفافة، كما قامت الدائرة بوضع إطار عام يمكن من خلاله التمييز بين مفهوم المشروع الرأسمالي على مستوى المحافظة وعلى المستوى الوطني حتى يتسنى للمحافظات اختيار المشاريع ذات الأولوية الخاصة بها عند تحضير موازنتها.

لا يزال الطريق أمامنا طويلاً، حيث أن التطبيق لمفهوم اللامركزية يتطلب الأخذ بعين الاعتبار مبدأ التدرج الذي يراعي تعزيز قدرات المحافظات في مجال تخطيط الموازنات وإدارة المالية العامة لدعم جهود الحكومة في تنفيذ مشروع اللامركزية.

ويسعد دائرة الموازنة العامة أن تقدم هذا الدليل والذي تم إعداده بالتعاون مع مشروع اصلاح وإدارة المالية العامة لمساعدة الجهات المعنية في المحافظات على إعداد مشروع موازنة المحافظة لعام 2018 وعلى تحديد الأدوار والمسؤوليات والأحكام العامة والخاصة الواجب اتباعها ومراعاتها عند اعداد مشروع موازنة المحافظة، وستقوم دائرة الموازنة العامة وبالتنسيق الكامل مع الشركاء على تدريب كافة الجهات ذات العلاقة بإعداد مشروع موازنة المحافظة حتى تتم عملية اعداد مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2018 بكل يسر وفاعلية.

مدير عام دائرة الموازنة العامة

د. محمد الهزايمة



## قائمة المحتويات

5.....	الفصل الأول: مدخل الى دليل اعداد موازنة المحافظات.....	1.
5.....	أهداف الدليل .....	1.1
5.....	التعريفات .....	1.2
6.....	آلية إجراء التعديلات على هذا الدليل لمواكبة التطوير في تطبيق اللامركزية المالية.....	1.3
6.....	آلية تطبيق هذا الدليل .....	1.4
7.....	الفصل الثاني: أدوار ومسؤوليات الجهات المعنية بإعداد موازنات المحافظات.....	2.
7.....	مسؤولية وزارة المالية .....	2.1
7.....	مسؤولية دائرة الموازنة العامة .....	2.2
	<b>Error! Bookmark not defined.</b> .....	2.3
8.....	مسؤولية مديرية التنمية المحلية في المحافظة.....	2.4
8.....	مسؤولية المجلس التنفيذي للمحافظة.....	2.5
8.....	مسؤولية مجلس المحافظة.....	2.6
9.....	الفصل الثالث: الأحكام المتعلقة بإعداد مشروع موازنة المحافظة.....	3.
9.....	أحكام عامة.....	3.1
9.....	أحكام خاصة بتحديد سقف الانفاق على مستوى المحافظات.....	3.2
10.....	أحكام تتعلق بعملية إعداد موازنة المحافظة.....	3.3
11.....	الفصل الرابع: إجراءات إعداد موازنة عام 2018.....	4.
11.....	إجراءات تحديد السقف الكلي المتوفر للمحافظات.....	4.1
11.....	إجراء تحديد نفقات إدامة عمل مجلس المحافظة.....	4.2
11.....	إجراءات مراجعة موازنة المحافظة من قبل المجلس التنفيذي للمحافظة.....	4.3
12.....	إجراءات إقرار مشروع موازنة المحافظة من قبل مجلس المحافظة.....	4.4
13.....	إجراءات مراجعة موازنات المحافظات من قبل دائرة الموازنة العامة.....	4.5
14.....	الفصل الخامس: الإطار الزمني لعملية إعداد الموازنة.....	5.
15.....	النماذج .....	6.



## 1. الفصل الأول: مدخل الى دليل اعداد موازنة المحافظات

### 1.1 أهداف الدليل

يهدف هذا الدليل الى اطلاع المحافظات على الإجراءات التي ينبغي إتباعها لإعداد مشروع موازنة المحافظة لعام 2018، حيث تشير المادة 5 من قانون اللامركزية أن من ضمن مسؤوليات المجلس التنفيذي للمحافظة إعداد مشروع موازنة المحافظة ضمن السقوف المحددة من وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة وإحالته الى مجلس المحافظة للموافقة عليها.

وفي سبيل تحقيق ذلك يسعى هذا الدليل الى ما يلي:

- تحديد نطاق التغطية لموازنة عام 2018
- تحديد أدوار ومسؤوليات الجهات ذات العلاقة بإعداد مشروع موازنة المحافظة
- صياغة الأحكام العامة وبيان الاجراءات الواجب مراعاتها عند إعداد مشروع موازنة المحافظة
- تقديم وصف تفصيلي لإجراءات اعداد مشروع الموازنة وفقاً للنماذج المعتمدة لهذه الغاية

### 1.2 التعريفات

الموازنة العامة	: خطة الحكومة لسنة مالية مقبلة لتحقيق الأهداف الوطنية المنشودة ضمن إطار مالي متوسط المدى.
موازنة المحافظة	: خطة المحافظة لسنة مالية مقبلة لتحقيق أهداف المحافظة وتتضمن كافة المبالغ التي تنفقها على المشاريع الرأسمالية على مستوى المحافظة بالإضافة الى نفقات إدامة عمل مجلس المحافظة.
السنة المالية	: السنة التي تبدأ في الأول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة ذاتها.
المخصصات	: الحد الأعلى لنفقات الفصل أو البرنامج أو المشروع أو النشاط أو المادة أو البند الذي يتم إدراجه في قانون الموازنة العامة.
الإطار المالي متوسط المدى	: الخطة المالية للحكومة وسياستها خلال المدى المتوسط لسنة الموازنة وسنتين تأشيريتين والمستندة إلى توقعات الاقتصاد الوطني والمبنية على عدد من المرتكزات والفرضيات وتوقعات المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.
إطار الإنفاق متوسط المدى	: الخطة التفصيلية للنفقات المتوقعة للدوائر والوحدات الحكومية خلال المدى المتوسط لسنة الموازنة وسنتين تأشيريتين.
تعميم الموازنة	: تعميم يصدره رئيس الوزراء في شهر أيار من كل عام يتضمن تعليمات للدوائر والوحدات الحكومية لإعداد مشاريع موازنتها وجدول تشكيلاتها للعام القادم مرفقاً به سقوف أولية للدوائر والوحدات الحكومية والمحافظة.
بلاغ الموازنة العامة	: بلاغ يصدره رئيس الوزراء في شهر أيلول من كل عام لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنت الوحدات الحكومية ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لسنة مالية معينة متضمناً الإجراءات التي ستتبعها الحكومة في إعداد الموازنة لسنة الموازنة وسنتين تأشيريتين والتوجهات والتوقعات الرئيسية والفرضيات والإجراءات المالية التي تم الاستناد إليها في إعداد تقديرات الموازنة مرفقاً به سقف الإنفاق النهائي لكل دائرة ووحدة حكومية



والإجراءات والتعليمات الواجب التقيد بها من قبل الدوائر والوحدات الحكومية والمحافظات عند إعداد مشاريع موازنتها وجداول تشكيلاتها.

**الموازنة الموجهة بالنتائج :** المنهجية المستخدمة في إعداد قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية والتي بموجبها تقوم الدوائر والوحدات الحكومية بتحديد رؤيتها ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية وبرامجها ومشاريعها وأنشطتها ومؤشرات قياس الأداء على مستوى الأهداف الاستراتيجية والبرامج على أن تكون واضحة ومحددة وقابلة للقياس وواقعية ومحددة بإطار زمني وأن تكون منسجمة مع رؤية ورسالة الدوائر والوحدات الحكومية لتحقيق الأهداف والأولويات الوطنية.

### 1.3 آلية إجراء التعديلات على هذا الدليل لمواكبة التطوير في تطبيق اللامركزية المالية

- ينحصر نطاق هذا الدليل لموازنة العام 2018، وبالتالي فإنه من المتوقع أن يتم تعديل هذا الدليل أو إصدار أدلة جديدة في الأعوام اللاحقة لتغطية التطورات التي ستطرأ على تنفيذ مشروع اللامركزية المالية في المملكة.
- نظرا لأن تطبيق اللامركزية يتم من خلال لجان تم تشكيلها على مختلف المستويات الحكومية فإن عملية التعديل لهذا الدليل تتطلب إجراءات نظامية تحقق الغرض والغاية من التعديل وذلك على النحو التالي:
  1. في حال اقتضت الحاجة، تقوم دائرة الموازنة العامة وبشكل سنوي أو بطلب من وزير المالية بإدخال تعديلات على نصوص هذا الدليل، ويشمل ذلك الإضافة/الإلغاء/التعديل على أي من البنود الواردة فيها ومن ضمنها معايير ومعادلة تحديد سقف موازنات المحافظات، وذلك حسب تطور مفهوم اللامركزية في المملكة، وضمن القوانين والأنظمة الحكومية السارية المفعول.
  2. تعرض التعديلات على اللجنة التنفيذية للامركزية لأخذ الموافقة عليها ومن ثم ترفعها الى اللجنة الوزارية للامركزية لاعتمادها.
  3. يتم إصدار الدليل المعدل وتوزيعه على كافة الجهات ذات العلاقة.

### 1.4 آلية تطبيق هذا الدليل

- وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة هما الجهتان المسؤولتان عن ضمان حسن السير بإجراءات تطبيق هذا الدليل.
- تقوم وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة بتوزيع نسخة من هذا الدليل على كافة الوزارات والدوائر الحكومية والمحافظات ونشره على الموقع الإلكتروني للوزارة والدائرة.
- سيتم عقد ورش عمل لشرح عملية تطبيق هذا الدليل.



## 2. الفصل الثاني: أدوار ومسؤوليات الجهات المعنية بإعداد موازنات المحافظات

### 2.1 مسؤولية وزارة المالية

- رسم السياسة المالية في المملكة وتنفيذها بما يراعي تحقيق الاستقرار المالي وتحفيز النشاط الاقتصادي.
- إعداد الإطار المالي متوسط المدى بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، والذي يتضمن تقدير الإيرادات المحلية والمنح الخارجية والعجز المستهدف والنفقات للسنوات الثلاث القادمة. ويتم الاستناد الى هذا الإطار في تقدير السقف الكلي للنفقات الرأسمالية للمحافظات.
- ضمان انسجام سقف الانفاق العام مع الحدود المستهدفة لعجوزات الموازنة العامة والمديونية العامة.

وتضطلع وحدة اللامركزية المالية في الوزارة بالمهام التالية

- متابعة التطور في عملية تنفيذ اللامركزية المالية في المحافظات والمشاركة في بناء القدرات المؤسسية.
- التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتحديد الأنظمة والقوانين ذات الأثر المالي التي قد تتطلب التطوير أو التعديل.
- جمع البيانات على مستوى المحافظات وتحليلها للمساعدة في تقديم التوصيات لتطوير مفهوم اللامركزية المالية.
- العمل كنقطة الاتصال داخل وزارة المالية حول كافة قضايا اللامركزية المالية، وتنسيق جميع الأنشطة.
- تحديد نقاط الضعف في عمليات تنفيذ اللامركزية المالية وإصدار التقارير التي تتضمن التوصيات ومجالات التحسين من أجل سد الفجوة والتخفيف من المخاطر المحتملة عند التنفيذ.
- اعداد الخطط اللازمة لبناء القدرات في المحافظات والوزارات المعنية، فيما يخص اللامركزية المالية.

### 2.2 مسؤولية دائرة الموازنة العامة

- احتساب السقف الإجمالي السنوي للنفقات الرأسمالية للمحافظات وتوزيعه على المحافظات باستخدام معادلة ومعايير محددة ومقررة من مجلس الوزراء.
- مساعدة الجهات المعنية في المحافظات على إعداد موازنتها.
- ادراج موازنات المحافظات حسب السقف المحددة لها في قانون الموازنة العامة اضافةً الى جداول تتضمن توزيع اجمالي النفقات الرأسمالية حسب المحافظات.
- متابعة التنسيق بين المحافظات والوزارات للتأكد من ان المشاريع الرأسمالية التي تم تحديدها من قبل



- المحافظات تراعي مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج المطبق.
- متابعة تقييم أداء البرامج والمشاريع والأنشطة الواردة في قانون الموازنة العامة والتي من ضمنها المشاريع الرأسمالية للمحافظات والتأكد من تحقيقها للنتائج المستهدفة.
- دراسة ومراجعة المعايير ومعادلة سقفوف الموازنات الرأسمالية المخصصة للمحافظات كلما اقتضت الحاجة واقتراح التوصيات بخصوص تعديل معايير ومعادلة تحديد السقفوف للمحافظات للسير بالاجراءات الرسمية لقرارها.

### 2.3 مسؤولية مديرية التنمية المحلية في المحافظة

- إعداد الخطة الاستراتيجية للمحافظة وتحديد كافة احتياجات المحافظة من المشاريع التنموية والخدمية وذلك وفقا للمنهجية المحددة في دليل إجراءات تطوير ادلة الاحتياجات والخطة التنموية السنوية للمحافظة ضمن إطار اللامركزية.
- اختيار المشاريع الرأسمالية التي سيتم ادراجها ضمن مشروع موازنة المحافظة وحسب الأولويات.
- إعداد مشروع موازنة المحافظة السنوية ضمن السقفوف المحددة من وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة بالتنسيق المباشر مع المجلس التنفيذي.
- عرض مشروع الموازنة ومناقشتها مع المجلس التنفيذي ومجلس المحافظة للموافقة عليها.

### 2.4 مسؤولية المجلس التنفيذي للمحافظة

- مناقشة الخطة الاستراتيجية والتنفيذية للمحافظة، واقتراح المشاريع التنموية الجديدة وتحديد أولويات المشاريع الرأسمالية حسب الأهداف الوطنية وحسب الاهداف القطاعية.
- مناقشة مشروع موازنة المحافظة ضمن السقفوف المحددة من وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة والتعديل عليها حسب الحاجة بالتنسيق المباشر مع مديرية التنمية المحلية في المحافظة.

### 2.5 مسؤولية مجلس المحافظة

- إقرار الخطة الاستراتيجية والتنفيذية للمحافظة وتحديد أولويات المشاريع.
- إقرار مشروع موازنة المحافظة ضمن السقفوف المحددة من وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة.





### 3. الفصل الثالث: الأحكام المتعلقة بإعداد مشروع موازنة المحافظة

#### 3.1 أحكام عامة

- يجب أن تتسجم عملية إعداد موازنة المحافظات مع أحكام قانون تنظيم الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية، وفي حال وجود أي تعارض بين هذا الدليل وبين القانون أو قصور هذا الدليل عن تغطية كافة الإجراءات المتعلقة بإعداد الموازنة فيعتبر القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه هي المرجع الأساسي لعملية إعداد موازنات المحافظات.
- لا يغطي هذا الدليل عملية تنفيذ الموازنة العامة، وتخضع هذه العملية للقوانين والانظمة السارية التي يتم بموجبها تنفيذ الموازنة العامة بكافة فصولها.
- تخضع موازنات المحافظات لأحكام الرقابة والتدقيق المتبعة والانظمة لكافة مخصصات قانون الموازنة العامة ومنها رقابة وزارة المالية وديوان المحاسبة.
- تلتزم المحافظة بالأحكام والإجراءات الواردة في هذا الدليل عند إعداد مشروع موازنة المحافظة.
- يشمل مشروع موازنة المحافظة لعام 2018 الذي ستقوم المحافظات بإعداده المشاريع الرأسمالية الجديدة فقط.
- لكل محافظة موازنة رأسمالية وتشمل النفقات ولا تشمل الإيرادات.
- ترصد المخصصات اللازمة لإدامة عمل مجلس المحافظة ضمن موازنة وزارة الداخلية لعام 2018.
- لا يجوز تجاوز المخصصات المرصودة لإدامة عمل مجالس المحافظات.

#### 3.2 أحكام خاصة بتحديد سقف الانفاق على مستوى المحافظات

- يجب تحديد السقف الإجمالي المخصص للمحافظات لسنة الموازنة وللسنتين القادمتين كأرقام تأشيريه.
  - على المحافظة الالتزام بالسقف المحدد من دائرة الموازنة العامة ولا يجوز تجاوزها.
  - تخضع عملية تحديد سقف موازنة المحافظات لعام 2018 الى المعايير التالية:
1. 30% من السقف الإجمالي توزع بشكل متساوي على جميع المحافظات.
  2. 70% من السقف الإجمالي توزع بناءً على المعايير والنسب التالية:

1. عدد السكان بوزن نسبي 35%
2. نسبة الفقر بوزن نسبي 25%
3. نسبة البطالة بوزن نسبي 25%
4. المساحة بوزن نسبي 5%



## 5. عدد المنشآت الاقتصادية بوزن نسبي 10%

- يندرج ضمن مشروع موازنة المحافظة للمشاريع الرأسمالية المشاريع التي ينطبق عليها مفهوم المشروع على مستوى المحافظة فقط وضمن المحددات التالية:
  1. المشروع يخدم مواطني المحافظة نفسها.
  2. موقع المشروع ضمن المحافظة نفسها ولا يمتد الى خارج المحافظة.
- يندرج ضمن موازنة الوزارات والدوائر الحكومية المشاريع الرأسمالية الجديدة على المستوى الوطني ولا يجوز ادراج هذه المشاريع ضمن مشروع موازنة المحافظة. وتستخدم المحددات التالية لتحديد المشروع على المستوى الوطني:
  1. يخدم المشروع مواطني أكثر من محافظة أو على مستوى الوطن ككل ويكون موقعه في محافظة أو أكثر من المحافظات المستفيدة من المشروع.
  2. تمتد نتائج المشروع الى خارج حدود المحافظة الواحدة ويؤثر على الاقتصاد الوطني.
  3. يتم تنفيذ المشروع من خلال الشراكة مع القطاع الخاص أو من خلال اتفاقيات امتياز.
  4. يتم تمويل المشروع من خلال القروض الميسرة أو المنح الخارجية والتي تتضمن اتفاقيات لتمويلها شروطا خاصة بحيث يؤدي الاخلال بها الى تخفيض قيمة التمويل.
  5. يتطلب المشروع خبرات إشرافيه متخصصة أو تتضمن تكنولوجيا جديدة.
- لا يجوز للمحافظة استخدام السقف الرأسمالي المحدد لها لتعيين او استخدام موظفين او اي نفقات ذات طبيعة جارية.
- يجوز ادراج مشروع رأسمالي معين وتوزيعه على أكثر من سنة ضمن موازنة المحافظة.

### 3.3 أحكام تتعلق بعملية إعداد موازنة المحافظة

- يجب استخدام النماذج المخصصة والمعتمدة من دائرة الموازنة العامة (المرفقة في هذا الدليل) لإعداد مشروع موازنة المحافظة.
- تقوم مديرية التنمية المحلية في المحافظة بالتنسيق مع الوزارات والدوائر الحكومية المعنية في المحافظة بإعداد وصف عام للمشروع الذي تم اختياره والأهداف المرجو تحقيقها والجهات المستفيدة والكلفة المتوقعة وذلك باستخدام نموذج بطاقة وصف المشروع (المرفق في هذا الدليل) المعتمد من دائرة الموازنة العامة.
- يجب التنسيق مع الوزارة المعنية لضمان انسجام المشروع مع الخطة الاستراتيجية للوزارة ومع مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج.



## 4. الفصل الرابع: إجراءات إعداد موازنة عام 2018

### 4.1 إجراءات تحديد السقف الكلي المتوفر للمحافظات

- تقوم وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة بتحديد حجم السقف الكلي للإنفاق العام من خلال إعداد وثيقة الإطار المالي متوسط المدى، على ان يتم تضمينها في بلاغ الموازنة الذي يصدره المجلس والذي يشمل أيضا ما يلي:
- سقف الإنفاق الجاري والرأسمالي للوزارات والدوائر الحكومية
- سقف الانفاق الرأسمالي الذي سيتم توزيعه على المحافظات

### 4.2 إجراء تحديد نفقات إدامة عمل مجلس المحافظة

- تقوم دائرة الموازنة العامة بإعداد سقف/ مخصصات ادامة عمل مجالس المحافظات وتعميمها على المحافظات.
- تقوم الوحدة المختصة بالشؤون المالية في مجلس المحافظة بإعداد موازنة للنفقات التشغيلية اللازمة لإدامة عمل مجلس المحافظة والتي تشمل مكافآت لأعضاء مجلس المحافظة والنفقات الإدارية والتشغيلية باستخدام نموذج تحديد مخصصات إدامة عمل مجالس المحافظات للأعوام 2018-2020 (المرفق في هذا الدليل) والمقررة على أن لا تتجاوز السقف المحدد من دائرة الموازنة العامة.
- يتم رفع الموازنة الى رئيس مجلس المحافظة للسير بإجراءات إقرارها بصورتها النهائية.
- يتم تحويل المبالغ المخصصة لإدامة عمل مجلس المحافظة من خلال موازنة وزارة الداخلية، على أن يكون أمر الصرف لهذه النفقات رئيس مجلس المحافظة وفقاً لقانون اللامركزية.

### 4.3 إجراءات مراجعة موازنة المحافظة من قبل المجلس التنفيذي للمحافظة

- يتم تزويد المحافظ في شهر أيار من كل عام بتعميم دولة رئيس الوزراء لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية وموازنة المحافظة مرفقاً به السقوف المحددة لها ومتضمناً الأسس والتعليمات لإعداد مشروع موازنتها للسنة المالية المقبلة ومواعيد تقديم الموازنة الى دائرة الموازنة العامة.
- يقوم المحافظ بتحويل تعميم اعداد الموازنة الى كافة المديريات الحكومية في المحافظة وكافة أعضاء المجلس التنفيذي ومديرية التنمية المحلية للالتزام والتقيد بالتعليمات والجدول الزمني لإجراءات إعداد الموازنة الواردة في التعميم.
- يطلب المحافظ من مديريةية التنمية المحلية إعداد مشروع موازنة المحافظة السنوية ضمن السقف المحدد من قبل دائرة الموازنة العامة بالتنسيق الكامل مع المجلس التنفيذي.



- تحدد مديرية التنمية المحلية في المحافظة حسب "دليل إجراءات تطوير أدلة الاحتياجات والخطة التنموية السنوية للمحافظة" المعتمد أولويات المشاريع الرأسمالية الجديدة وتختار المشاريع الرأسمالية الجديدة بحيث لا تتجاوز السقف المحدد من وزارة المالية / دائرة الموازنة العامة.
- تقوم مديرية التنمية المحلية وباستخدام "برنامج تنمية" أو بأي وسيلة أخرى التأكد من عدم ازدواجية المشاريع المقترحة في نفس المنطقة الجغرافية مع مشاريع سابقة تم تنفيذها أو سيتم تنفيذها من خلال الجهات المانحة والداعمة.
- تقوم مديرية التنمية المحلية بالتنسيق مع البلديات للتأكد من عدم ازدواجية المشاريع المقترحة على مستوى المحافظة مع المشاريع التي سيتم تمويلها وتنفيذها من البلديات.
- تجتمع مديرية التنمية المحلية مع كل مدير مديرية على حدا من أجل مناقشة المشاريع الرأسمالية النهائية التي تم اختيارها ضمن القطاع.
- تقوم مديرية التنمية المحلية بإعداد وصف عام للمشروع والأهداف المرجو تحقيقها والجهات المستفيدة والكلفة المتوقعة وذلك باستخدام نموذج بطاقة وصف المشروع (المرفق في هذا الدليل).
- تقوم مديرية التنمية المحلية في المحافظة وبالتنسيق مع المديرية الحكومية المعنية في المحافظة ومع الوزارة المعنية لضمان انسجام المشروع مع الخطة الاستراتيجية للوزارة ومع مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج.
- تقوم مديرية التنمية المحلية في المحافظة بإعداد مشروع موازنة المحافظة السنوية حسب المشاريع التي تم اختيارها باستخدام "دليل إجراءات تطوير أدلة الاحتياجات والخطة التنموية السنوية للمحافظة" المعتمد وتقوم بتعبئة نموذج تحديد المشاريع الرأسمالية للأعوام 2018-2020 (المرفق في هذا الدليل) المعتمد من دائرة الموازنة العامة.
- يقوم المحافظ بمراجعة كافة المشاريع المدرجة في نموذج تحديد المشاريع الرأسمالية للأعوام 2018-2020 (المرفق في هذا الدليل) ويطلب من المجلس التنفيذي الاجتماع لمناقشتها وإقرارها قبل منتصف شهر آب وارسالها الى مجلس المحافظة.

#### 4.4 إجراءات إقرار مشروع موازنة المحافظة من قبل مجلس المحافظة

- يقوم مجلس المحافظة بدراسة ومراجعة مشروع موازنة المحافظة المحال اليه من المجلس التنفيذي للمحافظة.
- يقوم مجلس المحافظة بمناقشة مشروع موازنة المحافظة بحضور المحافظ وأعضاء المجلس التنفيذي وممثل عن وزارة المالية وآخر عن دائرة الموازنة العامة ، ولمجلس المحافظة الحق في طلب الإيضاحات اللازمة وإجراء التعديلات التي يراها مناسبة.



- في حال كان هنالك تعديلات على مشروع موازنة المحافظة حسب طلب مجلس المحافظة، يطلب المحافظ من مديرية التنمية المحلية إجراء التعديل المطلوب بالتنسيق مع الوزارة او الدائرة المعنية.
- يحيل المحافظ مشروع موازنة المحافظة الى مجلس المحافظة من أجل مراجعتها ومناقشتها بصورتها المعدلة ليصار الى اقرارها.
- يقر مجلس المحافظة مشروع موازنة المحافظة بموعد أقصاه نهاية شهر أيلول.
- يقوم المحافظ بإرسال مشروع موازنة المحافظة المقررة من مجلس المحافظة الى الوزارات والدوائر الحكومية المعنية ودائرة الموازنة العامة لغايات ادراجها في مشاريع موازنات الوزارات والدوائر الحكومية المعنية بالإضافة الى نسخة الى وزارة الداخلية.

#### 4.5 إجراءات مراجعة ومتابعة موازنات المحافظات

- تقوم دائرة الموازنة العامة بمراجعة مشروع موازنة المحافظة بالتأكد من وجود كافة المعلومات والبيانات اللازمة بخصوص المشاريع الرأسمالية المقترحة.
- تقوم دائرة الموازنة العامة بالتأكد من عدم ازدواجية المشاريع المقترحة.
- تقوم دائرة الموازنة العامة بالتأكد من دراج المشاريع الرأسمالية للمحافظات ضمن فصول الموازنة العامة حسب الجهة المنفذة لها.
- بعد صدور قانون الموازنة العامة تقوم الوزارات والدوائر الحكومية بالسير بإجراءات تنفيذ المشاريع الرأسمالية للمحافظات من خلال الآلية المعتمدة أ.
- تقوم المجالس التنفيذية ومديريات التنمية المحلية في المحافظات بمتابعة تقدم سير العمل في المشاريع الرأسمالية للمحافظات واعداد تقارير ربعية وتزويد مجالس المحافظات بها.



## 5. الفصل الخامس: الإطار الزمني لعملية إعداد الموازنة

يبين الجدول أدناه الإطار الزمني لمراحل إعداد مشروع الموازنة العامة

التاريخ	الإجراء	الجهة المسؤولة
نيسان	مراجعة السقوف الاولية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمحافظات، وتحديث المؤشرات الاقتصادية الكلية.	وزارة المالية/دائرة الموازنة العامة
منتصف آيار	الطلب من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمجالس التنفيذية للمحافظات تزويد وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها للمدى المتوسط بموجب تعميم صادر عن دولة رئيس الوزراء متضمناً اعتماد سقوف جزئية أولية لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية ومحافظة.	وزارة المالية/دائرة الموازنة العامة
منتصف تموز	- قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها للمدى المتوسط. - قيام المجالس التنفيذية في المحافظات بتزويد مجالس المحافظات بمشاريع موازنت المحافظات للمدى المتوسط.	كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمجالس التنفيذية للمحافظات
منتصف آب	قيام مجالس المحافظات بإقرار مشاريع موازنت المحافظات المحال اليها من المجالس التنفيذية للمحافظات وتزويد دائرة الموازنة العامة والوزارات والدوائر الحكومية بها.	مجالس المحافظات
منتصف ايلول	إدراج المشاريع الرأسمالية الجديدة للمحافظات ضمن مشاريع موازنت الوزارات والدوائر الحكومية والانتها من دراسة مشروعات موازنت الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية واعداد إطار إنفاق متوسط المدى للوزارات والدوائر الحكومية	وزارة المالية/دائرة الموازنة العامة
نهاية ايلول	اعداد بلاغ الموازنة العامة متضمناً تحديد السقف الكلي للإنفاق العام والسقوف الجزئية لنفقات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بحيث يشتمل السقف الجزئي للوزارات والدوائر الحكومية على سقوف موازنت المحافظات.	وزارة المالية/دائرة الموازنة العامة
مطلع تشرين الاول	اصدار بلاغ الموازنة العامة بعد اقراره.	رئاسة الوزراء
منتصف تشرين الاول	قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها للمدى المتوسط في ضوء بلاغ الموازنة متضمنة المشاريع الرأسمالية الجديدة للمحافظات.	كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية
نهاية تشرين الاول	اعداد الملامح والابعاد الرئيسية لمشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنت الوحدات الحكومية وعرضهما على المجلس الاستشاري للموازنة لمناقشتها وجراء أي تعديلات عليهما.	دائرة الموازنة العامة المجلس الاستشاري للموازنة العامة
منتصف تشرين الثاني	تقديم مشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنت الوحدات الحكومية لمجلس الوزراء لمناقشته واقراره بعد اجراء التعديلات المطلوبة.	وزارة المالية/دائرة الموازنة العامة مجلس الوزراء
نهاية تشرين الثاني	تقديم مشروع قانون الموازنة العامة الى مجلس الامة.	رئاسة الوزراء
كانون اول	مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة وإقراره تمهيداً لصدور الإرادة الملكية السامية بالمصادقة عليه.	مجلس الأمة





محافظة .....

نموذج تحديد مخصصات إدامة عمل مجالس المحافظات للأعوام 2018-2020

النفقات الجارية (دينار)			البند
**تأشيرى 2020	**تأشيرى 2019	*مقدر 2018	
			المكافآت
			القرطاسية
			الاتصالات
			الضيافة
			اخرى **
			-
			-
			-
			المجموع

\* يتم التقيد بالسقف المحدد للمحافظة.

\*\* يتم تحديدها من قبل المحافظة وهي قابلة للتعديل والتحديث في ضوء المستجدات المستقبلية.



نموذج وصف مشروع

المحافظة	اسم المشروع
الواء/ المدينة	الوزارة/ الدائرة المعنية بتنفيذ المشروع
	وصف عام للمشروع
	أهداف المشروع
	-1
	-2
	-3
	الأهداف الوطنية التي سيجققها
	الفئات المستفيدة من المشروع
	مدة تنفيذ المشروع:
	تكلفة المشروع الإجمالية
دينار	مقدر للعام 2018
دينار	تأشيري 2019
دينار	تأشيري 2010
دينار	المخرجات من تنفيذ المشروع على مستوى المحافظة
	مؤشرات الأداء
	-1
	-2
	-3